

إيران تهرب إلى الأمام في مواجهة انتقادات بعد الاستثمار في القطاع الصحي

طهران: واشنطن تنتهج سياسة الإسقاط ضد الآخرين للتغطية على مشاكلها



صدمه كورونا لا ترجى تصفية الحسابات

تراشقت إيران والولايات المتحدة مجدداً بالتهامات حول أسباب تدهور الوضع الصحي في البلدين حيث قالت طهران إن الأميركيين يعتمدون سياسة الإسقاط ضد الآخرين للتغطية على مشاكلهم في خطوة تؤكد أن مواجهة العدو المشترك والخفي للبلدين لا تؤجل الصراعات بينهما.

جون غامبريل

طهران - قالت إيران، الأربعاء، إن الولايات المتحدة تعتمد سياسة "الإسقاط ضد الآخرين للتغطية على مشاكلها" وذلك في رد على انتقادات وجهها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو لإيران بشأن عدم الاستثمار في القطاع الصحي بعد تفاقم أزمة كورونا في طهران ومحاوله السلطات الخفي سياساتها.

وقال المتحدث باسم وزارة الصحة كيانوش جهانپور "وزارة الخارجية الإيرانية تتولى قطاعاً مسؤولاً في الرد الدبلوماسي على هذه المزاعم، لكن ما يتعلق بالجانب الصحي، هو أن الأميركيين ينتهجون سياسة الإسقاط ضد الآخرين، للحد من توسع الإحباط بين مواطنيهم، وللتغطية على مشاكلهم".

طهران تسعى إلى التأثير على الرأي الدولي حول العقوبات الأميركية من خلال التركيز على صراعاتها مع كورونا

وفي المقابل، تصرّ الولايات المتحدة، التي انسحبت من جانب واحد من الاتفاق النووي في 2018 تحت حكم الرئيس دونالد ترامب، على أن المساعدات يمكن أن تصل إلى طهران على الرغم من تأكيد منظمات أن عقوبات واشنطن تعطل حتى التجارة المسموح بها. ويغطي الوباء على خطر الصراع المفتوح بين الدولتين. ويقول البعض إن الخطر وصل إلى مستويات مرتفعة مثل تلك التي سجلت إثر الغارة التي شنتها الولايات المتحدة في يناير والتي قتلت قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في العراق.

وقالت الباحثة في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ماهسا روهي "بعد تصفية قاسم سليماني، اعتقد الجميع أن الحرب ستندلع، لكن لم يحدث شيء. ولم تعد الأمور إلى طبيعتها. عدنا إلى وضع يمكن لأي خطوة فيه أن تتصاعد إلى الصراع".

ويمكن أن تبدو التوترات الحالية تافهة مقارنة بالوباء الذي أصاب مليوني شخص أكثر من 120 ألف آخرين في أنحاء العالم، وفي إيران تجاوزت حصيلة الوفيات عتبة الـ 4700 شخص.

وفي الليلة التي ردت فيها إيران على تصفية سليماني، أسقطت إيران طائرة أوكرانية مما أسفر عن مقتل 176 شخصاً كانوا على متنها.

وبينما كان صامتا في أيام تفشي المرض الأولى في إيران، بدأ وزير الخارجية محمد جواد ظريف حملة منسقة تستهدف العقوبات الأميركية. وكانت طريقة لإغفاء الحكومة الإيرانية من مسؤولية تفشي الوباء لم تتوهمه، لكن مزاعم ظريف عن إرهاب الولايات المتحدة الطبي سلطت الضوء على التحدي الذي تواجهه طهران في الحصول على بعض الإمدادات الطبية. وفي حين تقبل الولايات المتحدة إن المساعدات الطبية والإنسانية تستطيع الوصول إلى إيران، قالت منظمة هيومن

وحتى في الوقت الذي تواجهان فيه عدواً مشتركاً وهو فيروس كورونا، تبقى إيران والولايات المتحدة محاصرتين في حملات الضغط الانتقامية التي تنظر إلى تفشي المرض كعامل يحدّد أجدّ ساحة معركة بينهما.

وتسعى طهران إلى التأثير على الرأي الدولي حول العقوبات الأميركية من خلال تسليط الضوء على صراعاتها مع فيروس كوفيد - 19.

وطلبت 5 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي في وقت تواصل فيه تخصيص اليورانيوم بما يتجاوز الحدود الواضحة في الاتفاق النووي الذي أبرم سنة 2015.

الأميركية حتى بالنسبة للمعاملات المرخصة مع إيران. وقال أوليفيه فانديكاستيلي، مدير منظمة الإغاثة الدولية في إيران، في بيان، "تتمكن إحدى مشكلات المساعدات الدولية في توضيح المسائل القانونية المتعلقة بالعقوبات لضمان إمكانية نقل الإمدادات الطبية والأدوية إلى إيران. وعطل هذا الاستجابة الصحية في أسابيع تفشي المرض الأولى".

ودعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه لدعم حقوق الملايين من الناس الذين يعيشون في بلدان تخضع لعقوبات اقتصادية إلى "تخفيف العقوبات القطاعية أو تعليقها لأسباب تتعلق بالصحة العامة العالمية، وإلى تعزيز حقوق الملايين في هذه البلدان وحماية حياتهم في ظل تفشي وباء عالمي يؤدي لتقويض الجهود الطبية المبذولة فيه إلى تفاقم المخاطر بالنسبة إلى البلدان كافة".

وأعلنت وزارة الخارجية الألمانية أن دولاً أوروبية سلمت معدات طبية إلى إيران في أول معاملة عبر آلية إنستكس للمقايضة التجارية التي تسمح بالالتفاف على العقوبات الأميركية. كما تبرّعت الصين، مثل دول الخليج التي كانت تشعر بالقلق من دور إيران في نشر الفيروس في دولها.

وفي غضون ذلك، تصرّ إيران على أنها تستطيع أن تنتج اقنعة وقفازات، وهو أمر جادلت الولايات المتحدة بأنه يقوّض طلب طهران لصندوق النقد الدولي، والذي سيكون أول قرض لها منذ 1962.

ويأتي كل هذا في وقت تواصل فيه إيران إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب بمعدلات ومواقع محظورة بموجب الاتفاق النووي. وكرّر رئيس برنامجه النووي مؤخرًا تهديداً بإمكانية انسحاب إيران من معاهدة حظر الانتشار النووي.

ماكرون يحشد الدعم لهدنة في مناطق النزاع

باريس - يواصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حشد الدعم لمبادرة كان قد دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، تهدف لوقف إطلاق النار في كافة أنحاء العالم حتى تتجاوز الأزمة الصحية التي تعصف بالعالم بسبب تفشي وباء كورونا.

وقال ساسن الإليزيه الأربعاء، إنه حصل على موافقة ثلاث من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لدعم دعوة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم حتى يتسنى للبشرية التركيز على مواجهة فيروس كورونا المستجد، خاصة في ظل توجس من أن تشهد الدول التي تشهد أعمال عنف على غرار اليمن وليبيا وسوريا وأفغانستان وغيرها كوارث إنسانية.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد دعا إلى هدنة عالمية في 23 مارس مشيراً إلى انهيار النظام الصحي في الدول التي تعاني من الحروب واستهداف ما تبقى من الطواقم الطبية في العمليات القتالية.

وقال ماكرون إن الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أكدوا له جميعاً دعمهم لدعوة غوتيريش، وهو ما يقوي حظوظ تمرير هذا القرار أمام مجلس الأمن الدولي. وقال الرئيس الفرنسي إنه يامل في الحصول على موافقة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وقت لاحق.

وتابع "أعتقد أن الرئيس بوتين سيوافق بكل تأكيد وسيكون بمقدورنا في اليوم الذي يعلن فيه ذلك أن نعقد مؤتمراً عبر الفيديو ونقل هذه الدعوة بطريقة رسمية وقوية وفعالة".

واجتمع مجلس الأمن الدولي للمرة الأولى في التاسع من أبريل لمناقشة أزمة فيروس كورونا في الوقت الذي بذل فيه المجلس المؤلف من 15 عضواً جهوداً كبيرة للاتفاق على ما إذا كان سيستخدم أي إجراء في هذا الصدد.

والدول الخمس التي تمتلك حق النقض في مجلس الأمن هي الولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا. وتبحث هذه الدول مشروع قرار أعدته فرنسا.

ومن المقرر أن يجتمع مجلس الأمن الدولي خلال الأيام القادمة لمناقشة مشروع القرار بغية تثبيت هدنة عالمية تسمح لمنظمات إنسانية بالعمل على رصد حالات الإصابة بكورونا في مناطق النزاع.

تركيا تسعى لحل خلافاتها مع الولايات المتحدة بشأن منظومة أس-400

أنقرة - عرضت تركيا مجدداً على الولايات المتحدة مساء الثلاثاء تأسيس مجموعة عمل فنية بمشاركة حلف شمال الأطلسي (الناتو) للمساعدة في حل الخلاف المتعلق بشراء أنقرة منظومة الدفاع الصاروخية أس-400 الروسية والتي أثارت غضب واشنطن.

ويرى مراقبون أن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة مؤخراً لم تنجح في تحقيق أي اختراق يذكر في هذه القضية.

وشقت خطوة أنقرة طريق التعاون والتحالف الأميركي التركي ما جعل الأتراك يتوجسون من تداعيات خطيرة على ذلك لاسيما بعد تكرر توجيه الانتقادات اللاذعة لبلادهم داخل حلف الناتو.

وخيم التوتر على العلاقات بين الدولتين الشريكتين في حلف شمال الأطلسي العام الماضي عندما اشترت تركيا منظومات الدفاع الروسية بما دفع واشنطن إلى التهديد بفرض عقوبات وتعليق مشاركة تركيا في برنامجها للطائرات أف-35.

وتتسدد الولايات المتحدة في تهديدها لتركيا على أن صواريخ أس-400 ليست متوافقة مع أنظمة الحلف وتمثل تهديداً لقدرة طائرات أف-35، التي تصنعها شركة لوكهيد مارتين، على التخفي. وتنفي تركيا هذا وتقول إن الصواريخ لن يتم دمجها في دفاعات الحلف.



لا يزال يبحث عن دعم أميركي

خطر داعش لا يزال قائماً في ألمانيا

برلين - أوقفت السلطات الألمانية الأربعاء عدداً من الإسلاميين بتحدرون من طاجيكستان ويشتهر في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في وقت تحاول فيه ألمانيا كما سائر دول العالم حشد إمكانياتها لمواجهة وباء كورونا.

والقى الادعاء العام الاتحادي القبض على أربعة إسلاميين في ولاية شمال الراين ويستفاليا غربي ألمانيا.

وأعلن الادعاء العام الألماني الأربعاء أن المجموعة كانت تتجسس على قواعد جوية أميركية في ألمانيا وعلى شخص ينتقد الإسلام بغرض تنفيذ هجمات ضدها.

وبحسب البيانات الصادرة عن السلطات الألمانية فإن الأربعة المشتبه بهم ورجلا خامسا يقبع في السجن الاحتياطي خطفوا لشن هذه الهجمات بتكليف من تنظيم داعش.

وقالت مصادر إن هذه الهجمات لم تكن وشيكة بعد، إلا أن هناك اتهامات جادة ضد المجموعة.

وبحسب بيانات الادعاء العام، كانت بحوزة المشتبه بهم أسلحة نارية ونخبة، كما دبر أحد أفراد المجموعة إرشادات لتصنيع قنبلة. واشترت المجموعة بعض المكونات الضرورية لتصنيع القنبلة عبر الإنترنت.

وذكر الادعاء العام أن المشتبه بهم، الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و32 عاماً، كانوا يتلقون الأوامر من قياديين بارزين اثنين في تنظيم داعش في سوريا وأفغانستان.

والمجلس الأطلسي عبر الإنترنت إن موقف تركيا بشأن أسلوب حل القضية لم يتغير. وأضاف "تعرض على الولايات المتحدة تأسيس مجموعة عمل فنية تضم حلف شمال الأطلسي ويمكن للحلف في الواقع أن يقود مجموعة العمل الفنية. وهذا العرض لا يزال مطروحاً".

وأكّد أن تركيا ما زالت مستعدة لشراء بطاريات صواريخ باتريوت إذا قدم لها عرض جيد. وقالت واشنطن مراراً إنها لا تعزّم تزويد تركيا بالبطاريات ما لم تقم بإعادة الصواريخ الروسية.

وزار الرئيس التركي واشنطن في نوفمبر الماضي، واجتمع مع نظيره الأميركي واتفق معه على تأسيس مجموعة عمل لكن هذا الجهد لم يحرز تقدماً يذكر.

وتخشى أنقرة أن تتورط في مواجهات جديدة في إلب التي تسيطر عليها فصائل مسلحة موالية لها وتجد نفسها بلا دعم من شركائها في حلف الناتو.

وبالرغم من توصلها إلى اتفاق مع روسيا في مارس إلا أن تركيا تتوجس من عودة الحرب في إلب خصوصاً بعد بدء القوات الحكومية السورية التحشيد وهو ما فعلته أنقرة بدورها.

ويجعل استعداد الطرفين لخرق اتفاق موسكو الذي وقعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي أنقرة تستعد لتسوية خلافاتها مع الأميركيين لضمان دعم وتأييد من واشنطن خلال المواجهة المقبلة.